قوله على قسمين اى مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلى على جزئياته
قوله ظاهر المراد به ما عدا المضمر فيشمل المبهم نحو هذا والذى
ونحوهما قوله اقسام ثمانية لانه اما مفرد او مثنى او جمع سلامة فيهما
او جمع تكسير وكل منهما اما مذكر او ملحق به وتزيد هذه الاقسام بزيادة
الاضمار كون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة او معرفة كما
لا يخفى وكل من الماضى والمضارع يرفع الظاهر مثل احمد افعل فى
التعجب وحلا وعدا وحاشا فى الاستثناء فانها افعال ماضية
لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فعلى وجوبا ويستثنى من
المضارع فانه لا يكون فى الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر ايضا بل
يرفع الضمير المستتر وجوبا واما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير
دائما قوله الفاعل للتثنية فيصدق بالاسم الستة فانها امت
قبيلة وان كانت فى باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم به
قوله صفة جمع لانه المقصود بالوصف بالسلامة قوله فان
قيل هذا التثنية وارد على تثنية العلم وجمعه ومحصل الايراد
ان العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما
متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من اصله لان الدال على
الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى وجمع فلا تنافى ح لان سر طلة
الحاد المحل هنا منتفية قوله قلت اى فى الجواب ومحصله ان
العلم حيث يثنى او يجمع تزول منه معنى العلمية التى هى التشخص
ويصير من قبيل النكرة فيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد وتوفى هذا الجواب بان الوحدة المعينة زالت بالتنكير
وبقى الوحدة الشائعة فى حال التنكير والوحدة مطلقا سائغ والتعدد
فالحق ان لا ورود للسؤال من اصله كما علمت قوله بدليل جواز
دخول ال عليه ما هذا ذكره من جواز دخول ال عليه هو المشهور
ومقابله ما حكاه الزمخشرى منهم من لا يدخلها عليه وبنيه
على حاله فيقول لزيدان زيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول
غريب جدا قوله عوضا حال من دخول اى حالة كون الدخول موضعا
الخ او مفعول مطلق او مفعول لاجله والمراد بتعويض العلمية التعيين
المستفاد من الاسم حالة استعماله علما قوله وهو ما دل على

متكلم

متكلم المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل عليه ذكر لا بالوضع
نحو زيد فى زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد وخرج قولك لمن
اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا
فان الدلالة هنا على المعانى الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض
لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب
مسبوق بتقديم المرجع بخلاف غيره قوله او مخاطب اى شخص
يوجه اليه الخطاب ولو معدوما حال الوجود بتنزيل المعدوم منزلة
الموجود قوله اظهرنا بسكون الميم وهى مشتركة بين شتى
تعم المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وقد تستعمل فى المتكلم
نفسه لما قاله بالمحاماة والتعميم فى كل ذكر مرجع الضمائر
والضمير هو صيغة نائبة عن متكلم كما يعلم ذلك من كلام الرضى
وانما قيد بسكون الميم لاجل ان تكون لفظة فاعلا بخلاف
ما اذا فتحت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل ناصبة
نحو اكلنى بنا وليس فى الضمائر ما يصلح للثلاثة الا هى ولذلك قال

ابن مالك:

للرفع والنصب وجرا صل: كما عرف بنا فاننا فلنا الخ

قوله اكرمتنا بزيادة الميم هنا لبيان بالمفرد المحافظة عند
اتصاع الفتحة لكلا طلاق قوله اظرمتت قال بعض النحويين
انما كسر وا النون ضربتن لانه اصله ضربتت بالتخفيف فاريد
ان تكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا فى جمع نون النسا
فسكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهى ساكنة
المحاصلة لانه لو سكنا لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذف احدهما
لانها علامة والعلامة لا تحذف اذ المراد توجد علامة اخرى
فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وادغموها
فى الاخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا فى كم المراد ومثله
يقال فى الرستن قوله محله رفع اى ذو رفع او هو فى نفس الرفع على
سبيل المبالغة قوله والالف والواو والنون هو الفاعل ولا تكون
هذه الثلاثة الا فى محل رفع وقد تكون الالف فى محل جر بالاضافة
وذلك فيما اذا قلت يا المتكلم الغائب فى النداء يا اسفا على فوسق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)